مداخلة الدكتور محمد زكرياء أبوالذهب

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية

جامعة محمد الخامس بالرباط

باحث لدى المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

عنوان المداخلة

مجلس التعاون الخليجي والبحث عن "براديغم" جديد

الملخص

لا نريد من خلال هاذه الورقة المركزة أن نغوص في أساسيات الاعتماد المتبادل، أو فيما يسمى بالدوافع العميقة للاندماجات الإقليمية، أو في الأدبيات المرتبطة بهاذا الموضوع المتشعب. نريد فقط أن نوضح بأن كل تكتل إقليمي أو جهوي، له دوافعه ومن تم خصوصياته أو مقوماته. كل المحاولات الهادفة إلى استنساخ تجارب أجنبية لا تكون في الغالب صائبة. نعم، يمكن استلهام بعض الأفكار أو بعض العناصرمن هاته التجارب، لكن، لكل تكتل إقليمي منطقه الخاص ورؤيته المستقبلية، وأيضا إكراهاته.

يشكل الاتحاد الأوروبي نموذجا متميزا يمكن الاستفادة منه. لكن السؤال المطروح هو، ***هل البنيات المجتمعية والثقافية في مجتمعاتنا العربية تتلاءم وطبيعة المجتمع الأوروبي الذي هو بالأساس لانكي-علماني؟*** ذلك انه لكل تكتل أساس روحي وثقافي. من ثم، يصعب في نظرنا إسقاط تجارب أجنبية على واقع مختلف من ناحية بنياته السوسيو ثقافية، إذا ما أخذنا كنموذج التجربة الاندماجية الأوروبية.

لاشك أن سياق إحداث مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 قد اختلف بشكل كبير عن السياق الحالي، ولو أن إيران لازالت تشكل تهديدا للأمن الإقليمي بسبب مطامحها النووية. لقد كان بالأساس إحداث هذا المجلس ردا إقليميا جماعيا، سياسيا وعسكريا، على المطامع التوسعية الإيرانية في المنطقة.

مرت منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي 37 سنة. هل الحصيلة ايجابية؟ بالتأكيد نعم. لكن ثمة هناك تحديات جديدة يلزم التصدي لها بواسطة صياغة ورقة طريق جديدة تنير المسارات المستقبلية التي يمكن أن ينتهجها الاتحاد.

ربما يحتاج المجلس إلى نفس جديد، إلى صياغة جديدة، إلى مقاربة أكثر براغماتية وتدرجية، تهدف أيضا إلى تقوية النسيج الاقتصادي للدول الأعضاء وتعزيز قدراتها التنافسية.

والسؤال الجوهري في نظري هو، ***هل أساس مجلس التعاون الخليجي هو المواجهة مع إيران، أو على الأقل احتواء المد الشيعي الإيراني، أم أن المعطى الجيوسياسي قد تغير، وبالتالي وجب تغيير المقاربة؟***

إن الشكل الذي سيتخذه الاندماج، سيعكس الوضع الاقتصادي والسياسي الجديد في دول الخليج العربي التي تعرف ديناميات جديدة، كإطلاق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، هاذا بالاضافة الى المتغيرات العميقة التي يشهدها المنتظم الدولي، وخاصة الوضع غير المستقر في الشرق الأوسط.

مجلس التعاون الخليجي والبحث عن "براديغم" جديد

لاشك أن الاندماجات الاقتصادية، أو ما يعرف أيضا بالتكتلات الاقتصادية، أضحت اليوم واقعا وعنصرا أساسيا في الديناميات الجديدة والمهيكلة للعلاقات الدولية. فاذا كانت الثنائية القطبية التي طبعت العالم من 1945 إلى حدود 1991 مع انهيار الاتحاد السوفياتي وقبله حائط برلين، قد أقيمت على أساس ايديولوجي وجيوسياسي، فان العالم اليوم يحكمه أكثر منطق الأسواق والتنافسية.

ذلك أن هناك من اعتبر أن الجيوبوليتيك Geopolitics قد تم استبدالها بالجيواقتصاد Geoeconomics على أساس أن العالم، مع بداية التسعينيات، أضحى يتشكل من تكتلات ومن مجموعات اقتصادية، جديدة أو تم توسيعها أو تعميقها كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، النافطا، المركوسور، اليوموا... هاذا ما إذا أضفنا تجربة اتحاد المغرب العربي الذي لم يعمر طويلا، على الأقل على أرض الواقع.

هذه الديناميات التي استمرت إلى حدود الآن، أعطت ميلاد تكتلات جديدة. بل أن العامل الاقتصادي كان وراء استحداث هياكل جديدة تروم تدبير الإشكالات المرتبطة بالحكامة الكونية كمجموعة العشرونG20.

لا يمكن أيضا المرور دون التذكير بالدور المتنامي للمنظمات الاقتصادية الدولية، خصوصا تلك التي تشكل الثالوث الأساسي للعولمة، أي منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

في ظل هاذه الاكراهات التي ولدتها العولمة، تسعى الدول لإيجاد حلول لتعزيز رصيدها من الأسواق، ومن ثم البحث عن منافذ جديدة، علما أن أي تكتل يقوي من القدرة التفاوضية للمجموعة، ينمي حس الاندماج لدى مكوناته، خصوصا إذا كان يتوخى تحقيق اتحاد أشمل.

ومن المعلوم أن **الاعتماد المتبادل** يحدث ديناميكية تجعل تدبير السياسات الداخلية القطاعية رهين، إلى حد ما، بشبكة العلاقات الترابطية بين مكونات المجتمع الاقتصادي الدولي، الذي يتشكل من فاعلين كثر، حكوميين وغيرهم.

لا نريد من خلال هاده المداخلة المقتضبة أن نغوص في أساسيات الاعتماد المتبادل، أو فيما يسمى بالدوافع العميقة للاندماجات الإقليمية. نريد فقط أن نوضح بأن كل تكتل إقليمي أو جهوي، له دوافعه ومن تم خصوصياته أو مقوماته. كل المحاولات الهادفة إلى استنساخ

تجارب أجنبية لا تكون في الغالب صائبة. نعم، يمكن استلهام بعض الأفكار أو بعض العناصر، لكن، لكل تكتل إقليمي منطقه الخاص.

1/ النموذج العام

عموما، هناك مراحل "عامة" أو "كونية" تمر بها الاندماجات الإقليمية، وهو النموذج الذي اقترحه الاقتصادي الشهير بلا بلاصا BELA BALASSA

منطقة التبادل الحر

الاتحاد الجمركي

السوق المشتركة

الاتحاد النقدي والاقتصادي

وينبغي التذكير أن منظمة التجارة العالمية لا تؤطر، من الناحية القانونية، سوى مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية عن طريق المادتين، 24 و 5، من الاتفاقيتين المتعلقتين بتجارة السلع والخدمات، حيث تخضع تلك المناطق لنوع من المراقبة أو، على الأرجح، نوع من التتبع.

ونعلم أن هناك العديد من التكتلات التي تجمع مابين هذا العنصر أو ذاك، فتكون طبيعتها مختلطة، حيث تجمع بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو عسكري، دون أن ترقى إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي الفعلي، بالنظر إلى الاختلافات السياسية البينية، وهو حال، على ما يبدو، مجلس التعاون الخليجي.

ولكي تكون المقاربة الاندماجية صحيحة، ينبغي أن يكون أساسها صلب، أي أن يكون الوازع أساسا هو تحقيق برنامج اقتصادي، ولما لا سياسي، دون أن يكون الهدف الأساسي منه هو احتواء خطر خارجي، حيث آنذاك، ينبغي أن نتحدث عن حلف وليس عن اتحاد. ولعل أن استحضار تجربة اتحاد المغرب العربي تؤكد هذه الفرضية، حيث أن مؤسسو هذا الاتحاد لم تكن تجمعهم رؤية سياسية وجيوسياسية موحدة.

2/ الاتحاد الاوروبي، النموذج الناجح، مع الأخذ بعين الاعتبار التصدعات الأخيرة جراء خروج بريطانيا

إن الأساس الذي تشكل منه الاتحاد الأوروبي، آنذاك السوق الأوروبية المشتركة سنة 1957 وقبله 1951 مع إنشاء السوق الأوربية للفحم والفولاذ، هو خاص بأجواء المصالحة، ولو نسبيا، الألمانية الفرنسية، وبصفة عامة، الأجواء الجيوسياسية التي ميزت أوروبا قبل

وبعد الحرب العالمية الثانية. هاذا بالاضافة الى الدعم الأمريكي للقارة العجوز عن طريق مخطط مارشال، وأيضا حلف الناتو من الناحية العسكرية، وغيرها من الآليات أو المؤسسات كالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، البنك الأوروبي للتنمية...

فالحركية التي عرفها ويعرفها الاتحاد الأوروبي، تعكس طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المكونة له. ولربما أنه من بين أسرار النجاح المتميز للاتحاد ألأوروبي، هو نهج المؤسسين مقاربة براغماتية تدريجية، بدأت بتوحيد قطاعات (السياسة الفلاحية الموحدة على سبيل المثال) ليمر الى اتحاد أوسع و أشمل، معتمدا على إحداث مؤسسات فوق وطنية قوية ومدعمة بوسائل متطورة من الناحية المالية، والبشرية والتقنية.

لاشك أن الاتحاد الأوروبي يشكل نموذجا متميزا يمكن الاستفادة منه. لكن السؤال المطروح هو، هل البنيات المجتمعية والثقافية في مجتمعاتنا العربية تتلاءم وطبيعة المجتمع الأوروبي الذي هو بالأساس لائكي-علماني؟

ذلك انه لكل تكتل أساس روحي وثقافي. من ثم، يصعب في نظرنا إسقاط تجارب أجنبية على واقع مختلف من شكل بنياته السوسيو ثقافية.

3/ مجلس التعاون الخليجي : الحاجة الى صياغة باراديغم جديد

لاشك أن سياق إحداث مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 قد اختلفت بشكل كبير عن السياق الحالي، ولو أن إيران لازالت تشكل تهديدا للأمن الإقليمي. لقد كان بالأساس إحداث هذا المجلس ردا إقليميا جماعيا، سياسيا وعسكريا، على المطامع التوسعية الإيرانية في المنطقة.

مرت منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي 37 سنة. هل الحصيلة ايجابية؟ بالتأكيد نعم : تراكم تجربة، ترسيخ مؤسساتي، تحقيق سوق مشتركة ولو بصفة نسبية... لكن تمة هناك تحديات جديدة يلزم التصدي لها بواسطة صياغة ورقة طريق جديدة.

ربما يحتاج المجلس إلى نفس جديد، إلى صياغة جديدة، إلى مقاربة أكثر براغماتية وتدرجية، تهدف أيضا إلى تقوية النسيج الاقتصادي للدول الأعضاء وتعزيز قدراتها التنافسية.

والسؤال الجوهري في نظري هو : هل أساس مجلس التعاون الخليجي هو المواجهة مع إيران، أو على الأقل احتواء المد الشيعي الإيراني، أم أن المعطى الجيوسياسي قد تغير، وبالتالي وجب تغيير المقاربة؟ إن هذه المسألة تخص الخليجيون أنفسهم.

إن الشكل الذي سيتخذه الاندماج سيعكس الوضع الاقتصادي والسياسي الجديد في دول الخليج العربي التي تعرف ديناميات جديدة كإطلاق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية. هذا بالإضافة إلى المتغيرات العميقة التي يشهدها المنتظم الدولي، وخاصة الوضع في الشرق الأوسط، والأزمة الأخيرة مع قطر.